AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/393
S/1997/746
25 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٦١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، موجهة إليكم من سعادة السيد آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين ي. جليم
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة
إلى الأمين العام من السيد آيتوغ بلومر

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الموجهة إليكم من الممثل القبرصي اليوناني لدى الأمم المتحدة، التي عُممت بوصفها الوثيقة A/51/972-S/1997/699 المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وأود في البداية، أن أذكّر الممثل القبرصي اليوناني الذي يصف شمال قبرص بأنها "كيان غير شرعي" أو مناطق "محتلة"، بأن الاحتلال الوحيد في قبرص هو اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني واستمرار احتلاله لمقعد حكومة جمهورية قبرص المؤلفة من طائفتين والمنشأة بموجب المعاهدات الدولية في عام ١٩٦٠. وعليه، فإنه ليس للإدارة القبرصة اليونانية المُغتصِبة أو لممثلها الحق في التشكيك في شرعية الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، كدولة مستقلة، التي أنشئت من خلال الإرادة الحرة والديمقراطية للشعب القبرصي التركي.

وفيما يتعلق بالادعاءات بشأن بيع أو تأجير الممتلكات غير المنقولة في الشمال، أود أن أشير إلى أنه تم التصدي لادعاءات مماثلة سابقة في رسالتنا السابقة المؤرخة ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ الموجهة إليكم (A/51/902-S/1997/375، المرفق، المؤرخة ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٧). وينبغي التوكيد هنا مرة أخرى على أن بيع أو تأجير الممتلكات غير المنقولة في الشمال يقع كليا ضمن سلطة وولاية الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وفقا للتشريعات ذات الصلة النافذة حاليا. وينبغي أيضا الإشارة إلى أن الإدارة القبرصة اليونانية تسمح حاليا باستخدام وتطوير وحتى نقل الممتلكات القبرصية التركية في الجنوب. وتتضمن التشريعات ذات الصلة التي سنتها الإدارة القبرصية اليونانية على مر السنين لاستغلال الممتلكات غير المنقولة القبرصية التركية (القانون رقم ١٩٩١/١٣٩)، أحكاما تتعلق بإصدار شهادات الملكية للمواطنين القبارصة اليونانيين للمنازل المشيدة على الممتلكات القبرصية التركية في الجنوب.

وفي هذا الصدد، فإن التقارير التي نُشرت في الصحافة القبرصة اليونانية في ٩ و ١٣ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ جديرة بالذكر. وقد ذكر أن الإدارة القبرصة اليونانية تعتزم مواصلة تأميم الممتلكات القبرصة التركية في الجنوب التي شُيدت عليها منازل للقبارصة اليونانيين، وأن الممتلكات القبرصية التركية قيد البحث تبلغ ٤ ٦٥٣ قطعة أرض في جميع أنحاء قبرص الجنوبية (الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية فايلفتهيروس، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧). وقد ذكرت الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية هارافغي، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أن الإدارة القبرصية اليونانية "تقوم بإصدار سندات الملكية للذين قاموا بتمويل بناء منازلهم بأنفسهم. وقد شُيد نصف جميع المنازل قيد البحث تقريبا على ممتلكات قبرصية تركية.

ويُقدر أنه من أصل مجموع المنازل التي شيدت وعددها ٠٠٠ ١٢ منزل التي شُيدت للقبارصة اليونانيين، يقع ٠٠٠ ٥ منزل منها في ممتلكات قبرصية تركية".

ووسط الخلاف الذي يسود في جنوب قبرص بشأن مسألة إصدار سندات الملكية في حد ذاتها، فقد ذكر أن الزعيم القبرصي اليوناني، السيد غلافكوس كلاريدس قد أكد أن إصدار سندات الملكية للقبارصة اليونانيين سيستمر وفقا للقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء القبرصي اليوناني. وذكر أنه بالإضافة إلى أولئك الذين تسلموا بالفعل سندات ملكية، فإن ٥٠٠ من القبارصة اليونانيين المستحقين سيمنحون قريبا سندات ملكية للمنازل التي شُيِّدت على الممتلكات القبرصية التركية (أغون، ١٣ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

أما مسألة الممتلكات المتروكة، والتي تعتبر أمرا شائعا لدى كل من الطائفتين، فسيتم تناولها والانتهاء منها بين الجانبين في المحادثات بين الطائفتين ضمن إطار التسوية بين الطائفتين وبين المنطقتين. وقد تم إرساء أسس هذه التسوية عن طريق اتفاق تبادل السكان الذي تم التوصل إليه بين الجانبين في فيينا في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، والذي تم تنفيذه تحت إشراف الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥. أما المعايير التي يمكن من خلالها تسوية مطالبات كلا الجانبين بالممتلكات على أساس المعاملة بالمثل فهي مُبيَّنة في مجموعة أفكار الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢، التي تتوخى التوصل إلى حل شامل لهذه المسألة عن طريق تبادل الممتلكات و/أو التعويض.

ومن الواضح أن استمرار استغلال الجانب القبرصي اليوناني لهذه المسألة لأغراض الدعاية يدل على أنه ليس معنيا بالتوصل إلى حل منصف وواقعي يستند إلى وجود منطقتين وطائفتين وإلى المساواة السياسية بين الجانبين. وتعتبر هذه الدعاية الضارة، التي ترمي إلى تضليل الرأي العام العالمي بشأن مسألة قبرص، دليلا إضافيا على أن الجانب القبرصي اليوناني يعتزم الاستمرار في موقفه الرافض للمعايير الأساسية للتسوية بين الجانبين في قبرص.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية